مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الجمهورية
التاريخ : ١٩٧١/٦/٣

مسيرة الدستور

بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية

بقلم : فتحى عبد الفتاح

طوال تاريخ الشعب المصرى : وبالتحديد منذ فجر الحركة الوطنية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ارتبط النضال من اجل الدستور بالنضال ضد اشكال الاستغلال الخارجى والداخلى ..

فالدستور اوبمعنى اخر وضع اسسا ثابتة تضمن للشعب المصرى حرية الحركة والتطور والانطلاق بعيدا عن اسوار الظلم والاستبداد الداخلى وضد السيطرة الاجنبية كان دائما هو القبس الملهم لكل أبناء وقادة شعبنا العظام ..

فهو امل يحلم به رفاعة الطهطاوى فى كتبه عن باريز ، وهو مطلب يرفعه احمد عرابى فى ثورته ضد الخديوى وكبار الملاك وسيطرة الاجانب وهو سلاح يحارب به سعد زغلول ويجمع نضال الشعب المصرى ضدالقصر والاحتلال واعوانهما من الرجعية

بل ان نظرة متانية على التاريخ النضالى للشعب المصرى طوال قرن باكمله : منذ منتصف القرن التاسع عشر الى منتصف القرن العشرين يعطينا دلالة لاتخطىء ليس فقط عن ارتباط الدستور فى ذهن جماهير الشعب المصرى الاستقلال السياسى بل وبالتحرر الاقتصادى والاجتماعى ايضا ..

وكانت النتيجة المحققة ان الموقف من الدستور طوال تلك الفترة كان يحدد موقف القوى . والطبقات الاجتماعية منقضايا الاستقلال والثورة ..

سلاح ضدها

وتحول دستور « الطبقة الحاكمة » الى سلاح ضدها وضد الاستعمار تستخدمه الجماهير الشعبية فى تجميع قواها وتنظيم نفسها ، فبالرغم من ان الدستور كان ينص على « قدسية الملكية الخاصة » ويحافظ على هيكل السلطة وعلى قمتها الملك وكبار الملاك الا ان هؤلاء هم قيل غيرهم الذين عملوا على تعطيل الدستور ووقفه ابتداء من محمد محمود وصدقى اللذين كانا عضوين فى اللجنة التى وضعت الدستور الى احمد حسانينوعلى ماهر وابراهيم عبد الهادى ..

ويكفى ان نعرف انه طوال فترة تاريخية طويلة تقع من سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٥٢ اى ٢٩ عاما.عطل الدستور فيها اكثر من ٢٤ عاما ..

١٥٣٩٦

بعض الثغرات

ولقد كان من الطبيعى بعد ثورة سنة ١٩٥٢ ، وبعد سقوط السلطة القديمة وطرد الاستعمار واجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية جذرية فى الهيكل الاقتصادى والطبقى فى المجتمع المصرى ان تبلور نظره الجماهير الشعبية الى الدستور والى الحريات ..

وصدر دستور سنة ١٩٥٦ ليعبر عن مرحلة جديدة مرحلة الثورة الوطنية ضد الاستعمار ..

ثم صدرت بعد ذلك عدة دساتير مؤقتة سنة ١٩٥٨ ثم سنة ١٩٦١ ثم ١٩٦٤ ..

وكانت هذه الدساتير تحاول ان تلاحق تغييرات اجتماعية وسياسية تحدث فى المجتمع وتحاول ان تضع ثوبا دستوريا مرحليا لكل مرحلة من المراحل ..

هناك ملاحظتان فى هذا الصدد ..

☐ اولاهما : انه بعد سنة ١٩٥٦ كانت كل الاعلانات او البيانات الدستورية مؤقتة بمعنى انها لم تدع لنفسها الشكل الدستورى الكامل ..

☐ ثانيهما : ان التركيز الاساسى فى هذه الدساتير المؤقته كان التعبير عن التغييرات الاجتماعية التى تحدث مما ادى الىوجود بعض الثغرات بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ..

ولقد كان الزعيم الراحل جمال عبد الناصر يدرك تماما هذه الظروف المرحلية ويدرك اهمية وضع دستور دائم متكامل يعكس التغييرات الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما يعطى كل الضمانات الديمقراطية لحركة الشعب للانطلاق والابداع .. ومن هنا كان تكليفه لمجلس الامة سنة ١٩٦٦ بالبدء فى اعداد دستور دائم ..

اسس هامة

ومن هنا فان دعوة الرئيس السادات لمجلس الشعب بالبدء فى اعداد دستور دائم فى هذه الظروف ، ظروف تصفية مراكز القوى وفتح الطريق امام الجماهير لتلعب دورا متزايدا وفعالا :

ولا يملك الانسان الا ان يتوقف ، مثلما على كل وطنى مخلص امام عدد من المبادىء والاسس والتى طرحها الرئيس السادات عن تصورة للدستور باعتبارها تمثل بحق طموح شعبنا فىالتواكب الضرورى بين الحرية الاجتماعية والسياسية ..

● واول هذه المبادىء هو ان يجىء الدستور معبرا عن كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها والعمل على توسيعها ..

● الا يكون هناك قرار او اجراء مهما كانت السلطة المصدرة له بمناى عن رقابة القضاء الذى لا بد له هو الاخر ان يكتسب صفة شعبية ..

● النص على حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية والتنفيذية الكبرى ضمانا للتجدد والتجديد ..

● ان يؤكدالدستور اهمية الحركة النقابية العمالية باعتبار دور العمال الطليعى فى قوى الشعب العاملة ..

ان السادات يضع بذلك اسسا طالما جالت فى خاطر جماهير شعبنا فى طموحه نحو استكمال الحرية الاجتماعية والحرية السياسية والاستقلال السياسى والاقتصادى .. كما انه يضع الاسس الدستورية الكفيلة بحماية المسيرة نحو استكمال التحول الى الاشتراكية ، ويسد الطريق امام نمو وتزايد نفوذ الطبقة الجديدة بوجهيها التكنوقراطى والادارى .. تلك الطبقة التى استفادت الى الحد الاقصى من غياب الدستور واعتمدت بشكل اساسى على مراكز القوى وسيطرتها الادارية والفنية .

١٥٣٩٨